السيد الرئيس،

لقد تأسست الأمم المتحدة على مبدأ الاقتناع بأن القانون الدولي هو الذي يحكم العلاقات بين الدول، بالإضافة إلى تواجد نظام عالمي مبني على سيادة القانون. ولهذا فإن المملكة العربية السعودية تؤيد مجموعة الـ ٧٧ في جهودها الداعمة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص بالمساعدة في دراسة وفهم وتعليم ونشر معرفة القانون الدولي. وعلى الرغم من أن الغرض الرئيسي من هذا البرنامج هو تدريب أجيال من محامي الدول، إلا أن محامي دول الخليج العربي يمثلون نسبة قليلة في هذه البرامج التدريبية، ونحن نؤكد من جديد أنه من الأهمية بمكان أن تتاح لهم فرصة الوصول إلى هذه البرامج الإقليمية فضلاً عن المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي حيث أنها ستوفر لهم التدريب القانوني المناسب والمنهجيات والأدوات القانونية الجديدة مما سيجعل دراساتهم أكثر فهماً وشمولاً.

السيد الرئيس،

إننا نشيد بجهود شعبة صياغة وتقنين القانون والتي تسعى دائماً للحفاظ على البرنامج رغم الصعوبات الراهنة، كما نحيي أيضا شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على جهودها فيما يتعلق بزمالة أميراسينغ لقانون البحار وتوفير التمويل اللازم لها لعام ٢٠١٤. ولكننا على الجانب الآخر نشعر بقلق عميق إزاء عدم توافر التمويل للموازنة العادية للبرنامج. وخير دليل على ذلك أنه قد تم إلغاء الدورة الإقليمية في القانون الدولي لآسيا والمحيط الهادئ، والتي كان من المقرر عقدها في تايلاند، كما أن الدورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي كان من المزمع عقدها في أوروغواي في عام ٢٠١٤ لم تنعقد حتى الآن، هذا على الرغم من أن البلاد مستعدة لتمويل ٢٥٪ من التكلفة. وعلاوة على ذلك، فإن نشاط المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي معرض للتوقف تماماً.

إننا نؤيد جهود وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين الصادرة في الإعلان الوزاري الخاص والمطالبة بضرورة توافر التمويل الكافي لجميع جوانب البرنامج من خلال الموازنة العادية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، بما في ذلك الدورات الإقليمية للقانون الدولي، والمكتبة السمعية البصرية، والمواد التعليمية والمنشورات، وزمالة أميراسينغ التذكارية لقانون البحار. وبالتالي فإننا نقف إلى جانب جهود مجموعة الـ ٧٧

والصين والخاصة باتخاذ الخطوات اللازمة لتفعيل توصيات اللجنة الاستشارية، سواء في هذه اللجنة وفي اللجنة الخامسة أيضاً، والنظر في أية إجراءات إضافية قد تكون ضرورية في هذا الشأن.

السيد الرئيس،

نأمل أن تكون الدول الأعضاء ملتزمة بهذه الأهداف واتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرار برنامج المساعدة. كما نحث جميع الدول الأعضاء إلى توحيد الجهود لضمان تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية بفعالية وكذلك العمل على توفير تمويل الموازنة العادية لبرنامج المساعدة لصالح البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

أشكركم كثيراً على حسن استماعكم ،،